

العلاقات الأورو-متوسطية في إطار سياسة الجوار الأوروبية

The European- Mediterranean Relationships with the European Neighborhood Policy

مهدي بوكعومة

باحث دكتوراه

جامعة الجزائر-3-

البريد الإلكتروني: boukaouma9@gmail.com**ملخص:**

لم يمض على إعلان برشلونة 1995 سوى ثمانية سنوات ليعلن الاتحاد الأوروبي عن سياسة جديدة وهي سياسة الجوار الأوروبي سنة 2003، والتي جاءت بنمط جديد من علاقات مع دول جنوب المتوسط و التي تقوم على علاقات ثنائية عكس الحوار الجماعي الذي كان من السابق جاءت بمعاملة جديدة في القضايا السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.

لقد ظهرت نتيجة للظروف الإقليمية التي عرفتها أوروبا والظروف الدولية، وهذا ما أجبر الاتحاد الأوروبي عن صياغة سياسية تتكيف مع الأوضاع الإقليمية والدولية الجديدة. حيث جاءت المبادرة من أجل تحقيق أهداف معينة للاتحاد الأوروبي بآليات جديدة عن الشراكة ولكنها تحمل بشكل متكامل مع المبادرات الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأورو-متوسطية؛ سياسة الجوار الأوروبية؛ مبادرات الاتحاد الأوروبي.

Abstract :

The Barcelona Declaration is only eight year sold. The European Union announced a new policy, the European Neighborhood Policy (ENP) in 2003, which brought about a new type of relations with the South Mediterranean countries, based on bilateral relations, which reflected a new treatment in the political, economic and social issues. It emerged as a result of the regional circumstances that Europe has known and the international circumstances which forced the EU to formulate a policy adapted to the new regional and international situations. The initiative to achieve certain EU goals came with new partnership mechanisms but was integrated within European initiatives.

Key words: Barcelona Declaration, European Union, South Mediterranean countries, Neighborhood policy.

مقدمة:

بعد ثلاثة عشر (13) سنة بعد مرور إعلان برشلونة التي غيرت منطق العلاقات الأورو-متوسطية أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة المتمثلة في سياسة الجوار الأوروبية ، وكان وراء هذه المبادرة تغيرات إقليمية دولية.

بحيث كان هذه المبادرة جاءت من أجل تحقيق أهداف معينة للاتحاد الأوروبي بآليات جديدة عن الشراكة الأورو-متوسطية ولكنها تحمل بشكل متكامل مع المبادرات الأوروبية.

سننتقل إلى أولا مفهوم سياسة الجوار الأوروبية ثانيا مبادئ ومسائل سياسية الجوار الأوروبية وأخير علاقة هذه السياسة مع المبادرات المتوسطية للاتحاد الأوروبي.

1) مفهوم سياسة الجوار الأوروبية

سياسة الجوار الأوروبية جاءت نتيجة لتغيرات الإقليمية والدولية الذي عرفها العالم مع بداية الألفينيات، وخاصة مع ظهور التهديدات الأمنية الجديدة وعملية التوسع للاتحاد الأوروبي إلى إطلاق مبادرة جديدة تجاه جيرانها الشرقيين وأيضا منطقة المتوسط.

انطلاقا من هذا سوف نتطرق من خلال إلى ظهور هذه السياسة وتعريضها وأيضا أهدافها وخلفياتها وهذا من خلال ما يلي:

أ- ظهور سياسة الجوار الأوروبية

ترجع جذور السياسة الأوروبية للجوار إلى مبادرة "حيران" الجدد التي تم "2002" من قبل الاتحاد الأوروبي تحسبا لتوسيع الاتحاد الأوروبي،¹ وأيضا نتيجة لأحداث 11 سبتمبر 2001 وظهور نوع جديد من التهديدات الأمنية.

وجاء تطور مفهوم الجوار وفقا للتصورات الأمنية الأوروبية، علما أن هذه السياسة جاءت في إطار "الاستراتيجية الأوروبية للأمن عام 2003 التي تطالب عن الجوار المباشر للاتحاد الأوروبي، بإطلاق تجمع

بلدان الحكم الرشيد " لأن انخراط الجيران في النزاعات العنيفة والدول الضعيفة حيث تنتشر الجريمة المنظمة والمجتمعات الفاشلة حيث النمو الديمغرافي الانفجاري على حدود أوروبا، أن كل ذلك يخلق لها الكثير من المشكلات".²

ومنه تم إطلاق هذه السياسة لأهداف أمنية وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حيث جاءت هذه الأحداث الإرهابية لتعزيز التوجه الأمني الأوروبي في بناءه للتصورات الاستراتيجية حول محيطه الجنوبي المباشر (منطقة جنوب المتوسط) وفي تحديد لطبيعة التهديدات التي يعتقد الاتحاد الأوروبي أنها تهدد وجوده كفضاء للرخاء والازدهار والديمقراطية.³

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 مضت الولايات المتحدة الأمريكية في فرض برنامجها السياسي للشرق الأوسط على الاتحاد الأوروبي تحت العنوان الأطلسي، ما تسبب في ظهور انقسامات وخصوصا إزاء العملية العسكرية الأمريكية في العراق (2003)، التي اعترضت عليها من فرنسا وألمانيا، بينما أيدتها بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا ودول أوروبا الشرقية حديثة العضوية في الاتحاد وهي المجر وبولونيا وتشيكيا مما أعاد إلى الأذهان الإرباك المستمر في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.⁴

كما كشفت الأزمة العراقية عن انقسامات عميقة في داخل أوروبا في مجالي الدبلوماسية والدفاع وأظهرت الأزمة مدى الصعاب التي تعوق وجود الاتحاد وتأثيره في الساحة الدولية.⁵

وبالتالي من خلال هذه الاستراتيجية الأمنية الأوروبية عام 2003 التي كانت ممهدة لسياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل بناء الأمن في الدول المجاورة لها في الجهة الشرقية وأيضا منطقة البحر الأبيض المتوسط.

يعتبر السبب الرئيسي وراء ظهور هذه السياسة هو عملية التوسع الذي عرفها الاتحاد الأوروبي عام 2004 لأنه تم وضع سياسة الجوار لتفصيل علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانه في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته.

وفي إطار منح العضوية في الاتحاد الأوروبي نجد رئيس المفوضية الأوروبية السابق "رومانو برودي" عند ما قام بتقديم في جامعة لوفان الكاثوليكية في نوفمبر 2004 عرضا لسياسة الجوار الجديدة ووصف الجيران الاتحاد الأوروبي بـ "حلقة الأصدقاء" ولخص سياسة الجوار بأنها "كل شيء ما عدا المؤسسات" فاتحا بذلك نوافذ عدة على الفرص فيما يخص تنمية التبادلات، ومغلقا الباب أمام الانضمام.⁶

فيما يخص عملية التوسع أصدرت المفوضية الأوروبية بعد أشهر من محاضرة " رومانو برودي" في 11 مارس 2003 وثيقة بعنوان "أوروبا الموسعة والجوار: إطار جديد للعلاقات مع جيراننا في الشرق والجنوب".⁷

بحيث تركز على فكرة جوهرية مفادها أن توسع الاتحاد في 2004 يشمل بحدوده إلى مجاورة دول جديدة وفي الجنوب.⁸

لأن فترة 2004 هي تاريخ دخول 10 دول إلى الفضاء الأوروبي فترة إلحاح على الأوروبيين لإيجاد سياسة جوار متماسكة تحدد أهداف العلاقات المتميزة مع الدول المجاورة لأن أوروبا الموسعة في جوارها المباشر 385 مليون نسبة موزعين بين روسيا والدول المستقلة حديثا ودول لجنوب المتوسط.⁹

سياسة الجوار الأوروبية في الأول كانت موجهة هذه السياسة إلى دول أوروبا الشرقية، ولكن في بيان المفوضية الأوروبية التي أصدرته في مارس 2003 حددت مجموعة من البلدان وهي:¹⁰

- روسيا
- أوكرانيا، مولدافيا، بيلاروسيا
- بلدان جنوب المتوسط
- بلدان البلقان الغربية

ودائما فيما يتعلق بأوروبا لا يمكن أن تتوسع إلى ما لانهاية صرح الاتحاد الأوروبي هذه السياسة وكان طرح هذه السياسة مجموعة من التحديات ظهرت مع توسع الاتحاد الأوروبي وتتمثل في:¹¹

1- تحدي وجوب تجنب تشكيل خطوط جديدة في أوروبا، مع الاستجابة لمطالب وحاجات انتجتها حدود الاتحاد الناشئة حديثا عن التوسع.

2- تحدي الربط بين مقتضيات الأمن الداخلي وضرورة مؤسسة الحدود (l'institutionnalisation des frontières)

3- تحدي احتواء والجمع بين تطلعات هؤلاء وأولئك نحو الانضمام الكامل والالتحاق بالاتحاد الأوروبي.

4- تحدي بناء جماعة أمن متعددة الأطراف في داخل فضاء الاتحاد، دون أن يشعر الجيران أنهم مقصرين أو مهددين.

5- تحدي أقام الدول المجاورة في إدارة قضايا على درجة عالية من الحساسية والأهمية بالنسبة للأمن الاتحاد الأوروبي (هجرة غير شرعية، جريمة منظمة، إرهاب،).

ومن خلال هذه التحديات نرى أن الاتحاد الأوروبي بواسطة سياسة الجوار يكون له الصعوبة في التعامل معها لأن عملية التوسيع للاتحاد الأوروبي أنشأت خطوط تقسيم جديدة غير معلنة ، وحركت الحدود الخارجية للاتحاد نحو فضاءات أبعد أصبح معها الكيان الأوروبي في تماس مباشر مع مجموعة من الجيران يشكلون حلقات مختلفة،¹² وليس كما قال "رومانو برودي" حلقة أصدقاء بل أصبحت مصدر تهديد للاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب ومنه تعلق ظهور سياسة الجوار الأوروبية بعاملين أساسية هما أحداث 11 سبتمبر 2001 والعامل المهم هو عملية توسع الاتحاد الأوروبي التي تعرف من أكبر عملية توسع عرفتهما في تاريخها.

ب-تعريف سياسة الجوار الأوروبية

تنبثق سياسة الجوار الأوروبية عن المؤسسات الأوروبية وهي ناتجة المشروع للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة،¹³ وكما ذكرنا سابقا في ظهور هذه السياسة من خلال ما أصدرته المفوضية الأوروبية في مارس 2003 عن أوروبا الموسعة والجوار.

بحيث من خلال هذه الوثيقة جاءت لعرض هذه السياسة الجديدة، والتي تم وضعه لتفعيل علاقات الاتحاد الأوروبي بجيرانها في الجنوب والشرق غير المرشحين لعضويته، وهي تشمل الأول الشراكة الأورو-متوسطية (من دول تركيا ومع ليبيا)، إضافة إلى أرمينيا وأذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، ومولدافيا، وأوكرانيا.¹⁴

أما روسيا فقد رفضت هذه السياسة وهذا ما أدى إلى طرح عليها شراكة استراتيجية بسبب لا يمكن تخيل روسيا ضمن سياسة واسعة لمنطقة كبيرة.¹⁵

ومنه جاءت هذه السياسة من أجل خلق اعتماد متبادل بين الدول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار والتي تسعى إلى تفادي ظهور خطوط انقسام جديدة في أوروبا (الستار الحديدي) وتعزيز الاستقرار والرخاء داخل حدود الاتحاد وفي جواره.¹⁶

كما تقوم سياسة الجوار الأوروبية على الالتزام المتبادل بالقيم المشتركة بما فيها الديمقراطية وسيادة القانون والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان،¹⁷ أي جاءت من أجل نقل قيم الاتحاد الأوروبي وهذا نفس ما جاء في الشراكة الأورو-متوسطية وتدخل ضمن أفكار الليبرالية الجديدة.

أما فيما يخص أهم مجالات التعاون في إطار سياسة الجوار الأوروبية يمكن تلخيصها في النقاط التالية وهي:¹⁸

- بناء علاقات تجارية تفضيلية وانفتاح السوق.
- تطبيق قواعد السوق الداخلية في هذه البلدان.
- وضع سياسة متعلقة بالهجرة الشرعية وبحركة الأشخاص العابرة للحدود.
- التعاون المكثف بغرض الوقاية ومكافحة الأخطار الإرهابية.
- تدخل الاتحاد الأوروبي في الوقاية من النزاعات وتسيير الأزمات.
- ترقية حقوق الإنسان والتعاون الثقافي.
- إدماج الجيران الجدد للاتحاد الأوروبي في الشبكات الأوروبية للنقل والطاقة والاتصالات وفي القضاء الأوروبي للبحث.

لذا إذا انتقلنا لمعرفة سياسة الجوار كمشروع، فإننا نجد أن الوسيلة الأساسية لتنفيذها وتطبيقها، تتمثل في الوثائق الثنائية التي صادق عليها الطرف والمحدد لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والسياسي كما أن الدول الجديدة بنتائج وفوائد المخططات العمل هذه، هي تلك الدول التي أبرمت شراكة أو اتفاقيات تعاون مع الاتحاد الأوروبي.¹⁹

ف نجد سياسة الجوار الأوروبية تطبق على الدول التي كانت في علاقة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأورو-متوسطية وهذا ما نجده في الدول المتوسطية التي دخلت في سياسة الجوار الأوروبية.

ج- أهداف وخلفيات سياسة الجوار الأوروبية

إن بيان المفوضية الأوروبية في 11 مارس 2003 بخصوص سياسة الحوار الأوروبية هدف عام لسياسة الجوار الأوروبية حيث هذه السياسة "يسعى من خلالها الاتحاد إلى إقامة منطقة ازدهار وحسن الجوار (دائرة الأصدقاء أو حلقة الأصدقاء) المغلقة تمام من قبل علاقات ضيقة وسلمية تقوم على التعاون".²⁰

وفيما يخص عن إقامة "حلقة الأصدقاء" حول أوروبا تفترض أن الهدف بعيد كونه بناء نظام أفقي يتفاعل فيه كل طرف على مستوى متساوي، بل المقصود هو السعي إلى إقامة "نظام حلقات ممركة (concentrique) تقع أوروبا في مركزه، وتشكل الدول المجاورة أطرافه المحيطة".²¹

أما بالأهداف الأساسية لسياسة الجوار الأوروبية وضعتها الوثيقة التوجيهية لسياسة الأوروبية الجوار* التي أدتها المفوضية الأوروبية في 12 ماي 2004، حيث هذه الوثيقة وضعت الأهداف الأساسية لهذه السياسة وتكمن في:²²

- 1- ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كلا الجانبين في مناطق الحدود المشتركة.
- 2- معالجة التحديات المشتركة مثل البيئة والصحة العامة ومكافحة الجريمة المنظمة.
- 3- تأمين وضمان الحدود الآمنة.
- 4- ترقية التفاعلات من " الشعب إلى الشعب".

ويتبين من هذه الأهداف أن الاتحاد الأوروبي من خلال سياسة الجوار الأوروبية جاء بقيمة مضافة تحسب عن السياسات التقليدية للاتحاد الأوروبي وخاصة تلك الموجهة لمنطقة دول جنوب المتوسط وأيضا الشرق الأوروبية، وتتمثل هذه القيمة المضافة من خلال عناصر مقدمة في إطار سياسة الجوار والتي تتمثل في:²³

- 1- قدمت سياسة الاتحاد الأوروبي للجوار، إمكانية أن تبقى تجاه جيرانه " مقارنة أكثر تهديفاً وأفضل فهما"
- 2- تسمح بالعبور من التعاون البسيط إلى درجة عالية من الاندماج، وبمقتضى على وجه الخصوص مشاركة البلدان المهنية بالسوق الداخلي للاتحاد الأوروبي"
- 3- تقوي التعاون السياسي بين الاتحاد الأوروبي وجيرانه
- 4- تسمح سياسة الجوار الأوروبية بفتح بعض البرامج الأوروبية لبلدان الجوار.
- 5- تسمح هذه السياسة بتوفير دعم تقني ونشاطات تؤمّنة للشركاء الذين يرغبون في الامتثال لمعايير الاتحاد الأوروبي.

ومن هذه النقاط يتضح لنا أن سياسة الجوار الأوروبية هي سياسة أكثر تدخل في شؤون الداخلية للدول المشاركة في سياسة الجوار، حيث الهدف من هذه السياسة هو تحقيق أعلى مستويات الحوكمة، لخلق شركاء أكثر استقرار وفعالية بين أوروبا وجيرانها وصولاً إلى فضاء متوسط أكثر أمن ورفاهية.²⁴

لكن وراء هذه الأهداف التي جاءت في النصوص الأوروبية هناك خلفيات بحيث أطلقت نتيجة لتغيرات التي تطرقنا إليها في المطلب الأول وخاصة العوامل التي كانت وراء طرح هذه المبادرة، ولقد نجد سياسة الجوار الأوروبية في جوهرها تتعلق بعروض أمنية واقتصادية واجتماعية، حيث تتركز أهميتها الاستراتيجية على أربعة عوامل وهي:²⁵

أ- الهجرة:

فقد نجد في الوثيقة التوجيهية للمفوضية الأوروبية لسياسة الجوار الأوروبية الصادرة في 12 ماي 2004 وفي محور " العدالة والسياسة" نجد فيها تنص على ما يلي:²⁶ "من المحتمل جدا أن تكون إدارة الحدود ضمن أولويات معظم برامج العمل ذلك أنه بفضل توحيد جهودهم يستطيع الاتحاد الأوروبي وجيرانه إدارة أفضل للحدود المشتركة وتسهيل الانتقال المشروع للأشخاص".

ومن خلفيات سياسة الجوار الأوروبية هي مكافحة الهجرة في منطقة أوروبا، فقد نجد حسب إحصائيات 2005 أن عدد المهاجرين في العالم 191 مليون مهاجر، حيث 21% ما يقدر بحوالي 41 مليون مهاجرين موجودون في الاتحاد الأوروبي، وتقدر نسبة المهاجرين بـ 8.6% من إجمال عدد سكان الاتحاد.²⁷

كما يوجد من الشيء المتداول لدى الرأي العام الأوروبي والمدعم إعلاميا، هو التخوف من الهجرة لاسيما السرية لربطها بكل المخاطر والتهديدات، وأيضا بالإسلام بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويتردد هذا الأمر بنزعة عدائية على لسان المسؤولين والمفكرين والإعلاميين ورجال الدين في المجتمعات الغربية.²⁸

2- تعبئة الطاقة:

كما أشرنا في البداية أن سياسة الجوار الأوروبية منشقة من " الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" * وبما أن من أهم نقاط التي تطرقت إليها هذه الاستراتيجية نجد أمن الطاقوي بحيث نجد في التقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأوروبية أشارت إلى أمن الطاقة ، فقد نجد " أن الاتحاد الأوروبي لديه " المخاوف المتعلقة بالتعبئة الخاصة بالطاقة.....، وأن انخفاض الإنتاج داخل أوروبا يعني بحلول 2030 فإنه يتوجب استيراد ما يقارب من 75% من حاجاتها من الغاز والبتروال"،²⁹ وهذا ما يدل على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ مبادرة وسياسة لمواجهة هذا التحدي.

ودائما في نفس الوثيقة تشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيسعى إلى "التنوع الأكبر للوقود مصادر الإمدادات وطرق الإيصال مهم جدا وكذلك الإدارة الجيدة واحترام حكم القانون الاستثمار في بلدان المصدر ، تدعم سياسة الاتحاد الأوروبي هذه الأهداف من خلال العلاقات مع آسيا الوسطى والقوقاس وأفريقيا ، وكذلك الشراكة الشرقية واتحاد حوض البحر الأبيض المتوسط"،³⁰ فيدل توجيه سياسة الجوار إلى بلدان الشرقية ثم دول جنوب المتوسط بهدف تحقيق الأمن الطاقوي بما أن الاتحاد الأوروبي يعتمد على الطاقة المستوردة لتلبية نصف احتياجاته من منطقة الشمال إفريقيا ، والنصف الآخر من شرق أوروبا وروسيا.

3- الأمن ومكافحة الإرهاب:

تشير الوثيقة الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بعنوان " استراتيجية الأمنية الأوروبية" أن هناك خمسة تهديدات وهي الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل والصراع الإقليمي، ومنه يدل أن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وأيضا أحداث الإرهابية في 11 مارس 2004 في مدريد زادت من الهاجس الأمني لدى الأوروبيين.³¹

وخاصة مع أحداث 11 سبتمبر 2001 وعملية غزو أفغانستان وحرب العراق أدى ذلك إلى تنامي ظاهرة الإرهاب، ولقد ظهر جيل جديد من المنظمات والجماعات المسلحة الإرهابية يتسم بأنه عابر للقارات والجنسيات.³²

4- التجارة والاقتصاد:

أكبر شركاء أوروبا التجاريون يقعون في دول جنوب المتوسط وشرق أوروبا ، ولهذا المنطقتين ذات أهمية بالغة في اقتصاد الأوروبي بحث الإحصائيات تبين أ، أكبر مستهلكين لسلع الأوروبية هي دول العربية ودول جنوب المتوسط ومن خلال هذا الجدول يتضح أن دول المتوسط من أكبر مستهلكي لسلع الأوروبية ولهذا الاتحاد الأوروبي يجعل من منطقة المتوسط ذات أهمية بالغة في سياسته الخارجية أدخلها في سياسة الجوار بسبب الحفاظ على الأسواق وضمان استمرارية السيطرة على هذه المنطقة.

(2) مبادئ ووسائل سياسة الجوار الأوروبية

ترتكز سياسة الجوار الأوروبية على مجموعة من العناصر التي تم إقرارها من خلال وثائق المفوضية الأوروبية المتعلقة بسياسة الجوار، وأهم هذه العناصر هي:³³

أ- مبادئ سياسة الجوار الأوروبية

ترتكز سياسة الجوار على مجموعة من المبادئ التي حددتها الوثائق المنبثقة من الاتحاد الأوروبي وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

1- مبدأ الشروط التفاوضية:³⁴ حيث نجد هذا المبدأ من أهم مبادئ التي تركز عليه سياسة الجوار الأوروبية هو مبدأ الشروط التي يتم التفاوض عليه ، وفي هذا السياق فقد أشارت الاتحاد الأوروبي إلى هذه الشرطية (conditionnalité) بشكل مباشر في الوثيقة أوروبا الموسعة والجوار،³⁵ حيث جاء في هذه الوثيقة ما يلي " إن مدى وإيقاع تطور علاقات الاتحاد الأوروبي مع كل بلد شريك سيكون بحسب التزام بالغير المشتركة ، وكذا بحسب إرادته وقدرته على تجسيد الأولويات المسطرة".³⁶

فالاتحاد الأوروبي يجبر الدول الشريكة في هذه السياسة باحترام القيم المشتركة للاتحاد والمتمثلة في:

- الديمقراطية وحقوق الإنسان
- سلطة القانون
- الحكم الرشيد
- مبادئ اقتصاد السوق والتنمية المستدامة

يظهر لنا أن الاتحاد الأوروبي جاء بجديد بهذه السياسة ، ففي الماضي كان الاتحاد يعتمد على شروط موجبة وسالبة ، ولكن في أغلب الأحيان يستعمل الشروط السالبة ، أي تعليق المزايا في حالة عدم وضع الإصلاحات حيز التطبيق ولكن هذه الطريقة أظهرت عدم نجاعتها بعد 10 سنوات من الشراكة الأورو-متوسطية (1995-2005)³⁸ ، ولهذا لجأ الاتحاد إلى هذه الشرطية لتعامل مع الدول الشريكة في هذه السياسة والاعتماد على الشروط الإيجابية،³⁹ أي من خلال هذه الشرطية يريد الاتحاد الأوروبي ربط العرض الخاص بالمزايا والعلاقات التفضيلية ، بالتقدم التي تحرزها البلدان الشريكة على صعيد الإصلاحات السياسية والاقتصادية.⁴⁰

2- مبدأ التمايز والاختلاف: تتطرق سياسة الجوار الأوروبية من مبدأ أن البلدان لا تطور بنفس السرعة

تكمّن الفوارق في الوضع الاقتصادي السياسي، الاجتماعي والثقافي لكل بلد ، ويقترح الاتحاد الأوروبي الشراكة بناء على طلب الشركاء إذا رغب الشريك بالتقدم سريعا في عمليات الإصلاح

فستكون العلاقة أكثر ومضمون الشراكة أكثر طموحا ، أما إذا كان البلد أقل رغبة في إقامتها فتكون العلاقة أكثر رخاوة والشراكة ذات متطلبات أقل وأكثر عمومية.⁴¹

ولقد هذا ما نجده في الوثيقة التوجيهية الصادرة عن الاتحاد الأوروبية عن سياسة الجوار في ماي 2004 التي تشير إلى أنه "على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى مقارنة متناسقة تقدم نفس الآفاق لجمال البلدان الشريكة وتحدد نفس الالتزامات لكل واحد منهم إلا أنه يجب أن تبقى الاختلافات بين الدول أساس السياسة الجوار الأوروبية"،⁴² ومن خلال هذا المبدأ يأخذ الاتحاد الأوروبي بعين الاعتبار الملامح الخاصة بكل بلد على الرغم من قيادته عملا هادفا وبرنامج عمل مسطرا.⁴³

3- مبدأ الملائمة: الاتحاد الأوروبي يقول أنه لا يفرض شيئا، لأنه يناقش مع كل بلد أولويات وخطط العمل⁴⁴، حيث تحدد خطة العمل والأولويات لكل من الطرفين (الاتحاد الأوروبي وبلد ما) بهدف تكتيف التكامل الاقتصادي و تعميق التعاون السياسي،⁴⁵ وكل هذه التفاصيل سنتناولها لاحقا كيف تعمل خطط العمل.

وهذا المبدأ يدعى أيضا بالبعد التعاقدى لأنه يترجم العقد من خلال النقاش والمفاوضات التي تكون بين الطرفين تحول خطط العمل وأولويات هذه الخطط.⁴⁶

ب- خطط عمل سياسة الجوار الأوروبية

من العناصر الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبية هي خطة العمل الثنائية المتفق عليها بين الاتحاد الأوروبي وكل دولة شريكة،⁴⁷ وهذه الخطط العمل تتماشى مع مستوى التطور الحاصل في اندماج الدول الشريكة في هذه السياسة.

لقد وضع الاتحاد الأوروبي مراحل لكل دولة شريكة في سياسة الجوار الأوروبية سواء كانت دول متوسطية أو من الشرق الأوروبي لكل تدخل في حلقة الأصدقاء، والمتمثلة في الخطوات التالية:

1- الخطوة الأولى:

هي عملية يقوم الاتحاد الأوروبي بتقرير خاص عن البلدان الشريكة في السياسة، حيث تبدأ المفاوضات الأوروبية بإعداد تقرير حول البلدان المعنية وتشمل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوضع المؤسساتي في كل منها والتقدم الذي يتم إحرازه في تنفيذ الاتفاقيات والثنائية والإصلاحات المتفق عليها.⁴⁸

بحيث تهدف هذه التقارير إلى عملية تقييم ومعرفة العلاقات بين الاتحاد والبلد المعني بهذه السياسة وبعد ذلك تقدم هذه التقارير الخاصة بكل بلد لكي يتم المصادقة عليها من طرف المجلس الأوروبي ليأخذ قرار الانتقال أم لا إلى خطوة الثانية وهي خطة عمل.

2- الخطوة الثانية:

تتمثل هذه الخطوة الثانية في إعداد خطط عمل لكل دولة، يتم التفاوض حول هذه الوثائق مع كل دولة على حدة حيث تتم مراعاة احتياجات وطاقت كل بلد ويتم الأخذ بعين الاعتبار مصالح هذا البلد ومصالح الاتحاد الأوروبي.⁴⁹

وتختلف خطة العمل من بلد إلى آخر وتعكس الأولويات التي تم الاتفاق حولها مع الاتحاد الأوروبي، كما تغطي المجالات الواردة والتي تتمثل في:⁵⁰

1- الحوار السياسي والإصلاح: الذي يتمثل النقاط التالية:

- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- سيادة القانون
- الديمقراطية
- الحكم الرشيد (تطوير المجتمع المدني، المساواة بين المرأة والرجل)

2- التعاون الاقتصادي والاجتماعي والتنمية

3- القضايا ذات الصلة بالتجارة، إصلاح أنظمة السوق

4- التعاون في مجالات القضاء، الحرية والأمن

5- المسائل القطاعية مثل: النقل، الطاقة، مجتمع المعلومات، البيئة، الأبحاث والتنمية.

6- البعد الإنساني ويتمثل الاتصال بين الشعوب، المجتمع المدني، التعليم، الصحة العامة.

هذه أبرز أولويات خطة العمل الشريكة في سياسة الجوار، وأما فيما يخص دول المتوسط والشريكة في إطار مسار برشلونة (الشراكة الأورو - متوسطية) يجب على هذه خطة العمل أن تحترم بمبادئ إعلان برشلونة،⁵¹ وتساهم هذه الخطط العمل في تحقيق أهداف الشراكة الأورو متوسطية كإنجاز منطقة التبادل الحر.⁵²

ومن خلال هذه الخطط العمل يحدد البلد المعني والاتحاد الأوروبي معا برنامج للإصلاحات الاقتصادية والسياسية يترجم عن طريق مراعاة مجموعة من الأولويات على مدى القصير والمتوسط (3 إلى 5 سنوات).⁵³

تختلف الأولويات من بلد إلى آخر ولكن هي عموما ما ذكرناه في السابق وفي مقابل هذه الإصلاحات التي أنجزت يقوم الاتحاد الأوروبي بتوفير مجموعة من الامتيازات ومن أهمها:⁵⁴

1. مزيد إدماج البلد المعني في البرامج والشبكات الأوروبية.
2. زيادة المساعدات
3. تحسين فرص الدخول إلى الأسواق الأوروبية
4. تحسين التعاون العابر للحدود على طول الحدود البرية والبحرية للاتحاد الأوروبي

بعد دخول حيز التنفيذ خطط العمل هناك لجان فرعية تقوم بمراقبة تنفيذ خطط العمل وإعداد تقرير حول تقدم تنفيذ سياسة الجوار⁵⁵ وإذا أثبت نظام المراقبة تسجيل تطور ملموس على صعيد الأهداف المحددة ، يمكن مراجعة الإجراءات التحفيزية المقترحة قبل الاتحاد الأوروبي ويمكن تكييف خطط العمل وأيضا يمكن تقديم اقتراحات أخرى في منظور العلاقات المستقبلية.⁵⁶

ج- وسائل سياسة الجوار الأوروبية

يعتمد الاتحاد الأوروبي على عدة وسائل لتنفيذ وتجسيد سياسة الجوار الأوروبية وتنقسم إلى قسمين:

1. المساعدات المالية:

إن البيان الصادر عن المفوضية الأوروبية في مارس 2003 تحت عنوان " أوروبا الموسعة والجوار " ولقد نجد في ذلك البيان أشار أن الاتحاد الأوروبي يلزم نفسه بمهام يتعهد بإنجاز والتفكير في خلق آلية جديدة للجوار تركز على الخبرات الإيجابية كـ " ميدا " و" تاكسيس " * (Takis).⁵⁷

المساعدات الفنية لفائدة رابطة الدول المستقلة " تاكسيس " وأدوات مالية أخرى متنوعة حيث تم توحيدها في الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (Ievp).⁵⁸

والجديد في هذه الآلية أنها تخضع لعملية قرار مشترك ، أي أن مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي هما شريكان في القرار ، كما يتم تحديد برامج سنوية في إطار هذه الاستراتيجية للميزانية وتتوزع الميزانية بنسبة

ثلاثين لمنطقة المتوسط وثلاث لمنطقة شرقي أوروبا هذا وتحتل زيادة دور المجتمع المدني في مكانا جيدا بين أهداف الأداة المالية سياسة الجوار والشراكة.⁵⁹

ولقد خصصت ميزانية تقدر بـ 12 مليار يورو لتدعيم الإصلاحات في البلدان الشريكة المجاورة خلال الفترة 2007-2013.⁶⁰

و يجب الإشارة أن الآلية الأوروبية للجوار و الشراكة استبدلت بـ "الآلية الأوروبية للجوار " في عام 2011 ولكي تدخل حيز تنفيذ في 2014 وتم تغييرها بسبب تم زيادة إجمالية للميزانية في تمويل الشركاء في الجوار والتي تقدر لفترة 2014-2020 بـ 18.2 مليار يورو.⁶¹

(2)-آليات التعاون:

تم وضع مجموعة من آليات من أجل تنفيذ سياسته الجوار الأوروبية وتتمثل هذه الآلية في

أ- **آلية التعاون عبر الحدود:**⁶² والهدف من هذه الآلية هو تعزيز التعاون و قد يشكل أولوية رئيسية لسياسة الجوار في الاتحاد الأوروبي بين مناطق الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والهدف الرئيسي منها هو تدعيم التنمية المستدامة على جانبي الحدود الأوروبية وقد خصص لها ميزانية تقدر بـ 1.1 مليار يورو ولفترة 2007 إلى 2012.

ب- **آلية تسهيل الاستثمارات:**⁶³

هي آلية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية ، وتهدف إلى الحصول على تمويلات إضافية لمشاريع البنية التحتية في منطقة الجوار ، وترتكز آلية تسهيل الاستثمارات على القطاعات الرئيسية في مجالات الطاقة والبيئة والنقل وتوفير نفس الوقت الدعم لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع البنية التحتية فخصصت لها ميزانية 700 مليون يورو لفترة 2007-2012.

ت- **آلية دعم تحسين الحكم والإدارة:**⁶⁴

هي مبادرة مشتركة بين المفوضية الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCNE) ، ويوفر الاتحاد الأوروبي القسط الأكبر من ميزانيتها تقدر بـ 5.9 مليون يورو 2008-2010.

وقد تقترح هذه المبادرة المشتركة مجموعة من الاقتراحات هي :⁶⁵

- 1- تقترح مناهج وآليات تهدف إلى الدعم الإصلاحات في مختلف المجالات
- 2- تقدم توصيات لتحسين قوانين وهياكل الإدارات
- 3- تقترح توصيات من شأن تعميم وتنفيذ الإصلاحات
- 4- فرص لتبادل أفضل الممارسات لمجموعة واسعة من البلدان
- 5- تقترح وثائق توجيهية ودراسات متعددة بشأن الدول

ث- آلية المساعدة الفنية وتبادل المعلومات:⁶⁶

أطلقت هذه الآلية في عام 2006 من طرف المفوضية الأوروبية للجوار والشراكة من أجل تقديم مساعدات قصيرة الأجل وتقديم المنشورة في تنفيذ خطط عمل، ويعود إنشاءه إلى 1996 لكن لتقديم الدعم الفني في مجالات محددة في المدى القصير لصالح الدول المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي ولقد تهدف هذه الآلية إلى:

- 1- نقل الخبرة المناسبة لمعالجة المشاكل في وقت قصير
 - 2- نقل الطلبات عبر قنوات خاصة
 - 3- تقدم المساعدات عن طريق بعثات خبراء وورشات العمل والندوات والزيارات الدراسية.
- ج- آلية التوأمة:⁶⁷ وضعت هذه الآلية لمساعدة البلدان المرشحة للحصول على المهارات والخبراء اللازمة لتنفيذ تشريعات الاتحاد الأوروبي وتطبيقها، كما تم تفعيلها منذ عام 2004 في منطقة الآلية الأوروبية للجوار والشراكة (levp).

والهدف منها عملية الإصلاحات في البلدان المجاورة عن طريق نقل الخبرة الأوروبية للبلدان المعنية ، أي وضع خبراء دول الاتحاد الأوروبي في الميادين الإدارية والقانونية تحت تصرف الدول التي ترغب الإصلاح.⁶⁸

3) سياسة الجوار الأوروبية والمبادرات المتوسطية

بعد مرور 10 سنوات من إطلاق الشراكة الأورو-متوسطية أطلق الاتحاد الأوروبي مبادرة سياسة الجوار الأوروبية والتي أدرجت فيها الدول الشريكة في مسار برشلونة وثم بعد سنتين من مبادرة سياسة الجوار الأوروبية أطلقت الاتحاد الأوروبي مبادرة من جديد وهي الاتحاد من أجل المتوسط.

ومن هذا سنتطرق إلى علاقة سياسة الجوار الأوروبية بهذه المبادرة من خلال مايلي:

أ- سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأورو-متوسطية

حسب الاتحاد الأوروبي تمثل البلدان الشريكة في مسيرة برشلونة جزءا من سياسة الجوار الأوروبية، التي وضعت في 2004 فور توسيع الاتحاد الأوروبي، من أجل تفادي قيام خطوط جديدة تقسم أوروبا وتكمل سياسة الجوار الأوروبية وتعزز مسيرة برشلونة على أسس ثنائية.⁶⁹

ولكن هناك اختلافين رئيسيين بين الشراكة الأورو-متوسطية وسياسة الجوار الأوروبية وهما:⁷⁰

1- الاختلاف الأول: على مستوى الجيوسياسي: رغم الاختلافات في منطقة البحر المتوسط، فإن

المشاركة الأورو - متوسطة تشمل دول ترتبط جغرافيا بدرجة أكبر، حيث يتم النظر إلى هذه الدول تاريخيا على أنها دول يربطها مصير واحد، حتى بغرض وجود خلاقات بينها في الأساس حيث أن سياسة الجوار الأوروبية تشمل دولا متباعدة جغرافيا ومختلفة في مصالحها السياسية والاقتصادية.

2- الاختلاف الثاني: فيتمثل في أنه بينما يعد اقتراب المشاركة الأورو-متوسطة اقترابا إقليميا في

الأساس ، فإن سياسة الجوار تقوم على علاقة الثنائية بدرجة أكبر وتميز بين الدول المشاركة فيها وعدا المقارنة مع مسا برشلونة ، فإن سياسة الجوار الأوروبية تخفض بوجود معيار المشروطية الإيجابية ، ففي حين مسار برشلونة ينص على عقوبات مالية في حالة عدم احترام اتفاق ما فإن سياسة الجوار الأوروبية تشمل على حوافز من أجل القبول بالشروط المتضمنة في مختلف الاتفاقيات،⁷¹ ولقد أصبح مفهوم المشروطية أكثر أهمية في سياسة الجوار الأوروبية عما كان الحال عليه في المشاركة الأورو-متوسطية ، حيث أصبحت الأهداف الموضوع أكثر وضوحا، ويمكن قياسها⁷².

أما من الناحية العملية فالآلية الأوروبية للجوار والشراكة منذ 2007 من التي أصبحت تمول مشاريع الشراكة الأورو-متوسطية ، كما نعلم أن آلية "ميذا" استبدلت منذ 2007.

بالرغم أن الدول المتوسطية الرئيسية التي انخرطت في عملية برشلونة قد وقعت على خطط العمل الثنائية في إطار سياسة الجوار الأوروبي إلا أن هناك مصادر قلق ويمكن أن نلخصه في مصدرين وهما:⁷³
المصدر الأول: أن هناك كثرة المبادرات تجاه بلدان المتوسط منذ سقوط جدار برلين ومن أهمها:

- حوار 5+5
- عملية برشلونة
- الاستراتيجية المتوسطية

وزيادة عن ذلك هناك مبادرات تجاه المتوسط خارج الاتحاد الأوروبي كمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الحوار الأطلسي - المتوسطي و أيضا مبادرة اسطنبول (2004) اتفاقيات تبادل حرس الولايات المتحدة الأمريكية وبعض البلدان العربية والمتوسطية كالمغرب في (2004).⁷⁴

المصدر الثاني: الذي يرتبط بمستقبل الشراكة الأورو-متوسطية وخاصة مع إعلان عن الاتحاد من أجل المتوسط في 2008 قد يمثل هذا تحدي لدول المتوسطية التي تواجه هذه السياسات.

ومن خلال هذين المصدرين نلاحظ أن البلدان المتوسطية دائما تلعب دور ثانوي أو أطراف ثانوية تقبل ما يقدم لها ولو بشيء من التألق.⁷⁵

فكلا السياسيتين لهما نفس الأهداف العامة، ومع وجود فرق يتمثل في كون سياسة الجوار الأوروبية للجوار تهتم بكثير بالجانب الأمني،⁷⁶ حيث الاتحاد الأوروبي من خلال هذه السياسة يريد أن يبقي سيطرته على منطقة المتوسط.

فمن كل هذا يتضح لنا أن الشراكة الأورو-متوسطية ترمز على العلاقات المتعدد الأطراف، أما سياسة الجوار الأوروبية تركز على العلاقات الثنائية ولكن لدول المتوسطية يجب أن تمر بإبرام اتفاقية شراكة لكي تدخل في إطار سياسة الجوار الأوروبية.

ب-الاتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية

الفقرة الأولى: تعريف بمشروع الاتحاد من أجل المتوسط

تعود فكرة الاتحاد من أجل المتوسط إلى "ساركوزي" حينما ألقى آنذاك مرشح لرئاسيات الفرنسية خطابا في مدينة "طولون" المطلة على المتوسط يوم 7 فيفري 2007، تحدث عن عزمه وضع منطقة المتوسط على طريق إعادة التوحيد ، مركزا على مصطلح "التنمية المشتركة"⁷⁷ ، وبعد انتخابه ألقى خطابا في مدينة طنجة بالمغرب في 23 أكتوبر 2007 أين عرض مشروعه والرامي إلى بناء الاتحاد المتوسطي⁷⁸.

فكان هذا المشروع له خلفيات بالنسبة لفرنسا ويمكن تناوله في النقاط التالية:⁷⁹

- تراجع مكانة فرنسا على الصعيد الإقليمي بعد المشاريع الأمريكية التي مست المنطقة في إطار الشرق الأوسطية ومشروع إيزنتشات الموجه للمغرب العربي.
- توسيع الاتحاد الأوروبي شرقا سنة 2004 ومخاوف فرنسية من انفراد ألمانيا كقوة اقتصادية داخل الاتحاد الأوروبي على حساب فرنسا، وخشية هذه الأخيرة أيضا أن يتم تحويل التدفق المالي لميزانية الاتحاد الأوروبي نحو دول أوروبا الشرقية التي انضمت سنة 2004 و2007.
- محاولة انفراد فرنسا بالمنطقة المتوسطية بصفة عامة وبمنطقة المغرب العربي بصفة خاصة وذلك عن طريق إقصاء دول الشمال -أوروبا.

يتضح أن المشروع في بدايته هو مشروع فرنسي يهدف إلى تحقيق مصالح الفرنسية ، و أطلق مشروع "الاتحاد المتوسطي" خلال مؤتمر روما الثلاثي الذي عقد زعماء كل من فرنسا وإيطاليا، وإسبانيا في 20 ديسمبر 2007 الذي دعا زعماء الدول المطلة على البحر المتوسط إلى مؤتمر تم عقده في باريس في جويلية 2008 لطرح الرؤية الشاملة حول الاتحاد المتوسطي.⁸⁰ وبعد هذا اللقاء في روما جاءت المعارضات لهذا المشروع وخاصة من قبل الدول الأوروبية وعلى رأسها ألمانيا، لهذا في ضوء المعارضة الأوروبية الشديد للمشروع الفرنسي حول الاتحاد المتوسطي والتي قادتها ألمانيا، الأمر الذي أُنذر بحدوث أزمة سياسة بين البلدين ، سعت القيادة الألمانية إلى ممارسة ضغوطاتها بهدف وضع المشروع برمته تحت إشراف الاتحاد الأوروبي بكامل أعضائه⁸¹

وهذا ما أدى إلى انعقاد قمة الاتحاد الأوروبي في بروكسل في 13 و14 مارس 2008 قد وافقت الاتحاد على فكرة الاتحاد⁸²، وتغيرت التسمية وأصبحت تحت الاسم الرسمي: "عملية برشلونة : الاتحاد من أجل

المتوسط"،⁸³ و أصبح يمثل تطوير وتعزيز مسار برشلونة ، خصوصا عبر إضافة برامج ومجالات مثل البيئة.

ومنه أطلقت "مسيرة برشلونة، الاتحاد من أجل المتوسط" في اجتماع القمة الأوروبية المتوسطية في باريس يوم 13 جويلية 2008 ، وأكد الإعلان المشترك الذي تمت المصادق عليه خلال اجتماع رؤساء الدول والحكومات بأن المبادرة تهدف إعطاء مسيرة برشلونة دفعا جديدا.⁸⁴

وقد ضم هذا الإعلان بوجود جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي و 16 دولة شريكة من جميع انحاء جنوب المتوسط والشرق الأوسط⁸⁵.

ومن خلال هذا الإعلان جاءت مجموعتين الأهداف التي يسعى منها الاتحاد لتحقيقها:⁸⁶

- 1- إزالة التلوث في البحر المتوسط
- 2- إنشاء الطرق السريعة البحرية والبرية
- 3- إنشاء مركز متوسطي للحماية المدنية
- 4- وضع مخطط شمسي متوسطي
- 5- تلبية الحاجات من ماء الشرب
- 6- تفعيل فضاء علمي متوسطي

أما يخص تمويل هذا المشروع يكون من المصادر التالية:

- القطاع الخاص.
- المساهمة من ميزانية الاتحاد الأوروبي ومن شركاء المتوسطيين.
- آلية الاستثمار والشراكة* وهي أداة مالية مبتكرة لسياسة الجوار الأوروبية تمزج بين القروض والمنح لتمويل الاستثمارات.⁸⁷

- خصص من الآلية الأوروبية للجوار والشراكة.
- مساهمة من بلدان أخرى ومن مؤسسات مالية دولية ومن كيانات إقليمية.
- وعموما هذا هو الاتحاد من أجل المتوسط جاء من أجل تحقيق مصالح الفرنسية أكثر من تحقيق مصالح الاتحاد الأوروبي ولهذا عرف مشاكل عدة في عملية تطويره وأيضا تجسيد مشاريعه.

الفقرة الثانية: الاتحاد من أجل المتوسط وعلاقته مع سياسة الجوار الأوروبية

من بين الأهداف التي وضعت في نداء روما 2007 حول مشروع الاتحاد من أجل المتوسط هو يجب الحرص على أن هذا المشروع يكون كمكمل للآليات التعاون الأوروبي المتوسطي الأخرى لاسيما مسار برشلونة وسياسة الجوار الأوروبية.⁸⁸

ولقد ساهمت سياسة الجوار الأوروبية إلى عامة علاقات ثنائية مع دول المتوسط وأما الاتحاد الأوروبي،⁸⁹ فالإتحاد من أجل المتوسط وسياسة الجوار الأوروبية مختلفين من حيث المنهج المتبع، ولكن من حيث العمل نجد أن الاتحاد من أجل المتوسط يعتمد على الآليات التي وضعت لتجسيد وتنفيذ سياسة الجوار الأوروبية.

ومن هذا نرى أن الاتحاد من أجل المتوسط جاء كمبادرة فرنسية لتحقيق أهداف معينة ولكن تبقى سياسة الجوار الأوروبية كالمبادرة المعمول بها مع دول المتوسط لأنها تكون في إطار ثنائي وتحقق أهداف ومصالح الاتحاد الأوروبي.

من خلال هذا يتضح لنا أن سياسة الجوار الأوروبية والشراكة الأورو-متوسطية جاءت نتيجة للتحويلات والتغيرات الدولية والإقليمية آنذاك، وأيضا جاءت استجابة لهذه التغيرات.

بحيث نجد أن توسع الاتحاد الأوروبي وأحداث 11 سبتمبر 2001 هي التي دفعت الاتحاد الأوروبي طرح مبادرة جديدة لدول المتوسط، وهذا راجع للمخاوف المدركة من الاتحاد الأوروبي من هذه المنطقة.

فسياسة الجوار الأوروبية جاءت كمبادرة مكملّة للمبادرات السابقة لأنها تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي لكن الجديد مع سياسة الجوار الأوروبية لديها منهجية أكثر تداخلية في الشؤون الداخلية للدول المتوسطية و هي ما تسمى بالمشروطة وهي أبرز مبادئ سياسة الجوار الأوروبية.

ومنه فسياسة الجوار الأوروبية جاءت من أجل زيادة التبعية لدول المتوسطية للاتحاد الأوروبي وأيضا زيادة سيطرة الاتحاد الأوروبي في المنطقة وضمان أمنها على حساب الشعوب العربية والمتوسطية التي تزداد تبعية لأوروبا.

قائمة المراجع:

- ¹ جمال طيبي ، (البعد التعاوني في السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي السياسة الأوروبية للجوار نموذجاً)، ماجستير . جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص92.
- ² مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003 ، ص7.
- ³ محمد غربي وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الجزائر: ابن النديم للنشر و الوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص464.
- ⁴ هاني الشميطلي، (أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الإتحاد من أجل المتوسط) ، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 ، ص151.
- ⁵ أحمد سعيد نوفل ، (الإتحاد الأوروبي بين القدرات والتحديات)، مجلة العربية للعلوم الساسية، العدد 26، ربيع 2010، ص144.
- ⁶ بشارة خضر ، أوروبا من أجل المتوسط: من برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008) ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص182.
- ⁷ مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003 ، ص1.
- ⁸ محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص464.
- ⁹ سهام حروري، (سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الدول المغاربية)، مجلة المفكر ، العدد 8، نوفمبر 2012، ص352.
- ¹⁰ بشارة خضر ، ، مرجع سابق، ص183.
- ¹¹ زهير بوعمامة ، (السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي)، مجلة المفكر ، العدد 5 ، ديسمبر 2010، ص 242 - 243.
- ¹² Julien jeaudesboz , «définir le voisin : la genèse de la politique européenne de voisinage » , culture et conflits, N°66,été 2007,PP :11-29.
- ¹³ سهام حروري، (الهجرة وسياسة الجوار الأوروبية)، مجلة المفكر، العدد 5، ديسمبر 2010، ص346.
- ¹⁴ هاني الشميطلي، مرجع سابق ، ص152.
- ¹⁵ Jérôme Boniface, «la politique européenne de voisinage entre élargissement et politique étrangère » , EIPACSCOP , janvier 2007 ,p26.
- ¹⁶ محمد غربي وآخرون، مرجع سابق، ص464.
- ¹⁷ رضوان فاروقي ، (أداء الحكومات العربية في مجال حقوق الإنسان في إطار الشراكة والجوار الأورو-متوسطية)، مجلة المستقبل العربي، العدد 391، سبتمبر 2011، ص33.
- ¹⁸ جمال طيبي، مرجع سابق ، ص96.
- ¹⁹ أمال حجيح ، (الإتحاد الأوروبي " كقوة معيارية في المتوسط : ثقل المعايير في مجال العدالة والشؤون الداخلية")، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2012، ص159.
- ²⁰ مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003 ، ص4 .

- ²¹ زهير بوعمامة ، مرجع سابق، ص245.
- * سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004، فيماي 2004، للمزيد أنظر إلى:
http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf
- ²² طويلة نسيمية ، (سياسة الجوار الأوروبي وآثارها على دول جنوب المتوسط) ، مجلة المفكر ، العدد 8، نوفمبر 2012 ، ص218.
- ²³ بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص189.
- ²⁴ طويلة نسيمية مرجع سابق، ص 218.
- ²⁵ نفس المرجع، ص219.
- ²⁶ سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004، فيماي 2004، للمزيد أنظر إلى:
http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf
- ²⁷ Rapport Schuman sur l'Europe , l'etat de l'union 2007, **fondation robert Schuman** , p213.
- ²⁸ سهام حروري، مرجع سابق، ص348.
- * البرلمان الأوروبي: تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، للمزيد أنظر:
http://consilium.europa.eu/uedocs/cmsUpload/081205_ARESSReportfinal.pdf
- ²⁹ البرلمان الأوروبي: تقرير حول الإستراتيجية الأمنية الأوروبية، ص5.
- ³⁰ نفس المرجع
- ³¹ طويل نسيمية، نفس المرجع، ص218.
- ³² محمد المصالحه، (التطورات البيئية الدولية وتأثيرها في ظاهرة الإرهاب)، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 21، شتاء 2009، ص69.
- ³³ محمد مطاع، (أوروبا والمتوسط ... من برشلونة إلى سياسة الجوار) مجلة السياسة الدولية بالقاهرة ، العدد 163 ، جانفي 2006 ، ص ص40-41.
- ³⁴ عبدالنور خليفي ، (الشراكة الأورو-متوسطية: من اعلان برشلونة إلى الاتحاد من أجل المتوسط)، اطروحة دكتور. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ص213.
- ³⁵ زهير بوعمامة ، (السياسة الأوروبية للجوار : دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي)، مرجع سابق ، ص246.
- ³⁶ مذكرة من المفوضية الأوروبية، أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الجيران في الشرق و الجنوب، البيان 104 لعام 2003، في 11 مارس 2003 ، ص12.
- ³⁷ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:
http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2
- ³⁸ عبدالنور خليفي، مرجع سابق، ص213.
- ³⁹ الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:
<http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339>
- ⁴⁰ بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص184.
- ⁴¹ منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

<http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar>

⁴² سياسة الجوار الأوروبية، الوثيقة الإستراتيجية، البيان 373 لعام 2004، فيماي 2004، للمزيد أنظر إلى:

http://ec.europa.eu/world/enp/pdf/strategy/strategy_paper_fr.pdf

⁴³ سهام حروري، مرجع سابق، ص 353.

⁴⁴ بشارة لخضر، مرجع سابق، ص 200.

⁴⁵ محمد مطاع، مرجع سابق، ص 41.

⁴⁶ منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

<http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar>

⁴⁷ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁴⁸ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁴⁹ جمال طيبي، مرجع سابق، ص 99.

⁵⁰ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁵¹ الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، للمزيد انظر على الموقع التالي:

<http://www.euromedrights.org/ara/archives/7339>

⁵² منبر المنظمات غير الحكومية الأورو-متوسطية، أنظر على الموقع التالي:

<http://90plan.ovh.net/~euromedp/spip/index.php?&lang=ar>

⁵³ Boniface , ibid, p27.

⁵⁴ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁵⁵ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁵⁶ Boniface , ibid, p 27.

* آلية تمويل مخصصة لدول شرق أوروبا

⁵⁷ بشارة لخضر، مرجع سابق، ص 180.

⁵⁸ قاموس سياسة الجوار الجنوبي، أنظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/Glossary%20South%20AR_Final.pdf

⁵⁹ رضوان فاروق، مرجع سابق، ص 35.

⁶⁰ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁶¹ قاموس سياسة الجوار الجنوبي، أنظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/files/publications/Glossary%20South%20AR_Final.pdf

⁶²آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

<http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf>

⁶³ نفس المرجع

⁶⁴آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

<http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf>

⁶⁵<http://www.sigmaxweb.org/ourexpertise/>

⁶⁶آليات التعاون المتعددة البلد والآليات الخاصة بمواضيع معينة: دعم التغيير في منطقة الجوار، للمزيد أنظر في الموقع التالي:

<http://www.enpi-info.eu/files/publications/supporting%20change%20AR.pdf>

⁶⁷ آلية التوأمة، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=178&id_type=10&lang_id=470

⁶⁸ عبدالنور خليفي، مرجع سابق، ص 219.

⁶⁹ الشراكة الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=406&id_type=2

⁷⁰ محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 41.

⁷¹Boniface, ibid , P27.

⁷² محمد مطاوع، مرجع سابق، ص 41.

⁷³ سياسة الجوار الأوروبية، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

http://www.enpi-info.eu/main.php?id=410&id_type=2

⁷⁴ بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص 212

⁷⁵ بشارة لخضر ، مرجع سابق، ص 213.

⁷⁶ جمال طيبي ، مرجع سابق، ص 112.

⁷⁷ هاني الشميطلي، مرجع سابق، ص 152.

⁷⁸ خطاب طنجة للسيد ساركوزي في 23/10/2007، للمزيد أنظر في :

http://www.ambafrance-sy.org/spip.php?page=mobile_art&art=975

⁷⁹ -سعود صالح، الإستراتيجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن. الجزائر: مكتبة الوفاء القانونية، 2009، ص ص 115-114.

⁸⁰ سامية بيبيرس، الإتحاد من أجل المتوسط ومستقبل الشراكة الأورو- متوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 43 ، أكتوبر 2008، ص 132.

⁸¹ سامية بيبيرس، مرجع سابق، ص 134.

⁸² مصطفى صايح، (الإتحاد من أجل المتوسط)، مجلة سياسة الدولية، العدد 174، أكتوبر 2008، ص 138.

⁸³ سامية بيبيرس، مرجع سابق، ص 138.

⁸⁴ الإتحاد من أجل المتوسط، مركز معلومات جيران أوروبا، للمزيد انظر على الموقع التالي:

<http://www.enpi-info.eu/medportal/content//400>

⁸⁵ نفس المرجع

⁸⁶ اعلان باريس للاتحاد من أجل المتوسط 2008، للمزيد انظر في الموقع التالي:

http://ufmsecretariat.org/wp-content/uploads/2012/09/ufm_paris_declaration1.pdf

⁸⁷ أنظر إلى :

http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=132&id_type=10

⁸⁸ هاني الشميطلي ، مرجع سابق ، ص152.

⁸⁹ Pierre Verluise, « l' union pour la méditerranée quel bilan », actualité Europe, n° 35, juin 2010, P03.

تاريخ الاستقبال: 2018/02/12

تاريخ القبول: 2018/06/03

تاريخ النشر: 2018/06/13